

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

الاحتفال باليوم العالمي السابع عشر (17) للسلامة والصحة في العمل

تحت شعار:

" التوقع والإستعداد والإستجابة للأزمات

استثمر الآن في أنظمة السلامة والصحة الأكثر صمودا ومرونة"

كلمة السيد الهاشمي جعبوب

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

أبريل 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين،

في مستهل كلمتي، أود أن أعرب لكم عن بالغ سعادي واعتزازي بتروؤس هذا اللقاء الهام، بمناسبة تخليد الذكرى السابعة عشر (17) " لليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل "،

الوقفه بهذا المغزى لا تعد احتفالية عابرة في بلادنا التي دأبت على إقامتها سنويا، بل لتحفز على التوعية بأهمية وضرورة حماية سلامة وصحة العمال في مكان العمل وتحسين ظروف وشروط العمل وتبني الممارسات الآمنة في جميع أماكن العمل.

وهي مناسبة أود من خلالها التأكيد على العناية الخاصة التي توليها الحكومة لصيانة حقوق العمال وزيادة ثقافة الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية.

و يجدر بي في البداية أن أبادر الى التنويه بالاختيار الموفق لموضوع اليوم العالمي الذي أختير من قبل منظمة العمل الدولية و هو :

" التوقع والاستعداد والاستجابة للأزمات: استثمار الآن في أنظمة السلامة والصحة المهنيين الأكثر صمودا ومرونة "

و في هذا السياق، تحتفي دائرتنا الوزارية بهذا اليوم العالمي بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية وبمشاركة الهيئات المكلفة بالوقاية من الأخطار المهنية، وبحضور المنظمات النقابية للعمال والمستخدمين ورؤساء مؤسسات وكذا الدوائر الوزارية والهيئات الوطنية و الدولية التي إستجابت دوما لندائنا معربة عن إلتزامها ودعمها الثابت لهذا الحدث الدولي النبيل.

السيدات والسادة،

إن احتفالنا هذا العام يكتسي طابعا خاصا، لأنه يأتي في ظروف صعبة، جراء تداعيات وباء كوفيد-19، والتي تستوجب منا جميعاً جهداً متنامياً، كسلطة عمومية وكفاعلين و كمتعاملين اجتماعيين واقتصاديين وكوسائل إعلام، ومواطنين، لأخذ الحيطة والحذر والالتزام بالتدابير الوقائية، لاسيما في أماكن العمل.

و هي مناسبة للتأكيد على التعديل الدستوري الذي يكرس هذا الالتزام في نص أحكام المادة 66 منه، على أنه "...يضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية، والأمن، والنظافة..."

هذا فضلا على تنزيل هذه الأحكام في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للوقاية من الأخطار المهنية التي هي نابعة من كونها آلية تشمل كل مكونات المجتمع، تتمحور حول احتياجات العمال والعاملات وتهتم بأمنهم وبصحتهم، بجوانبه البدنية والنفسية والاجتماعية، الشاملة والمترابطة، إرشادا ووقاية وحماية وعلاجاً.

و هذه السياسة لا بد من تنفيذها و مراجعتها دوريا بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. و الحقيقة التي يجب التذكير بها هنا، هي أن تنفيذ هذه السياسة تستحق حقاً، بل تستوجب فعلاً، اتخاذ تدابير واعتماد برامج وقائية ذات أولوية بهدف التقليل من حوادث العمل والأمراض المهنية و من مخاطر المهن و قطاعات النشاط، و هو ما يؤدي بالضرورة إلى تعزيز مكانة العامل في بيئة العمل و تجنب الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية جراء المخاطر المهنية.

السيدات و السادة،

أؤكد على أن الوقاية هي قضية الجميع. وعليه يتعين تضافر جهود جميع الجهات الفاعلة في عالم الشغل ضد جائحة كوفيد-19 وبغض النظر أنها مسؤولية أصحاب العمل، فهي ثقافة حقيقية للوقاية يجب تجسيدها والتي لن تكون الجهات الفاعلة فيها فقط الدولة والمؤسسات، ولكن أيضاً العمال الأجراء أنفسهم دون أن ننسى الشركاء والخبراء الذين يتعين عليهم أن يلعبوا دورا هاما في الوقاية وحماية العمال من الأوبئة.

و من ناحية أخرى، يجب جعل مسألة الوقاية من الأخطار المهنية في صلب الحوار الاجتماعي، و في عملية إعداد سياسات التكوين والتعليم المهنيين و في إعادة ترتيب تنظيم العمل و تصميم العمليات الإنتاجية في المؤسسات و الهيئات لتعزيز حماية العمال و العاملات.

فلقد أدركنا جميعا ضرورة أن نتعلم الدروس و نحرص على إتباع تعليمات السلامة والصحة العامة والمهنية التي تعد طوق النجاة الوحيد لمواجهة هذه الأزمة الصحية.

وأمام هذه الوضعية الاستثنائية تُعد الوقاية من الأخطار المهنية من الأولويات. غير أن هذه الأزمة تعد فرصة فريدة لتكثيف أنظمة الوقاية وتعزيز الأجهزة الحالية للاستجابة للتحديات الهائلة التي يفرضها هذا الوباء لاسيما في أماكن العمل.

و في هذا الإطار، تساهم هيئات الوقاية تحت الوصاية كالمعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية، و مؤسسة طب العمل "بريستماد" وهيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات البناء والأشغال العمومية والري بالإضافة إلى مصالح مفتشية العمل ومصالح الوقاية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في الارتقاء ببرامج الوقاية في أماكن العمل.

حيث تضطلع هذه الهيئات بالأنشطة والاختصاصات التي تزداد أهميتها يوما بعد يوم، خاصة في ظل ما تعرفه أنماط العمل في كافة الأنشطة الاقتصادية وغيرها من تطورات متسارعة تجعل من تفعيل أدوارها مسألة ضرورية، حتى تقوم بمهامها على الوجه المطلوب وتستجيب لتطلعات عالم الشغل، سواء تعلق الأمر بتعزيز أعمال المراقبة أو بالتكوين أو بالتوعية أو بالتواصل أو البحث العلمي أو غيرها من المهام الموكولة لهذه الهيئات في مجالات النهوض بالسلامة والصحة في العمل وتعزيز الحفاظ على أعلى درجات الصحة البدنية و العقلية والرفاه الإجتماعي للعمال في جميع المهن و الأنشطة.

و في هذا المقام، يجدر التذكير بأن أصحاب العمل ملزمين على اعتماد نظام تسيير المخاطر المهنية، فجوهر السلامة و الصحة المهنيين يكمن في الادارة الجيدة لهذا النظام.

كما يكمن أيضا في إعداد سياسات و خطط للتدخل الاستعجالي واتخاذ الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية الملائمة لاسيما في مجال التباعد الاجتماعي أو الجسدي و إتباع إجراءات النظافة و التطهير والتعقيم في جميع أماكن العمل.

فإذا كان مكان العمل نظيفا وطاهرا لن تجد به أمراضا أو أوبئة و هو ما أوصى بها الحبيب المصطفى، سيدنا محمد، عليه الصلاة والسلام.

وعليه، فإن هياكل السلامة والصحة المهنيين في المؤسسات والهيئات مسؤولة على توعية العمال باتخاذ الإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كورونا المستجد.

و هي إجراءات ستساهم، بدون أدنى شك، في الحفاظ على استمرارية العمل ومواصلة الإنتاج، وخاصة في قطاعات النشاط التي مستها الأزمة مع الحفاظ على أمن و صحة العامل المعرض للخطر.

من هذا المنطلق، و وعيا بأهمية الشراكة أدعوا بهذه المناسبة الجهات الفاعلة في عالم الشغل للعمل بشكل متضافر مع التعبئة لدعم الإجراءات الرامية إلى منع المخاطر المهنية في أماكن العمل، والتخفيف من حدتها الاجتماعية و تداعياتها الاقتصادية، من أجل المساهمة على تهيئة الظروف للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي الناجح.

السيدات والسادة،

على المستوى العملي، نسعى إلى الارتقاء بواقع السلامة والصحة في أماكن العمل بما يتماشى وتطور المعايير الوقائية و تطور المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها، وكذا التحولات السريعة المحيطة بعالم الشغل.

و في هذا الإطار، سيواصل قطاعنا تنفيذ الخطط السنوية للمراقبة من قبل مصالح المفتشية العامة للعمل بغرض السهر على مطابقة احترام تدابير الوقاية للقوانين و الأنظمة من قبل المؤسسات والهيئات.

وهذا الهدف سنعمل جاهدين لبلوغه، من أجل تغطية جميع فئات العاملين في أي هيئة مستخدمة، مهما كان شكلها القانوني، عمومي أو خاص ومهما كان فرع نشاطها.

و اسمحوا لي أن أوضح هنا، أن قطاع العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي قام على مدار العام الماضي و يعتمد حاليا إلى صياغة خطة لتنفيذ العديد من أعمال التوعية بالسلامة والصحة المهنيين ونشرها عبر مختلف أنواع وسائل الاتصال و الإعلام.

في هذا السياق، لقد أدبنا عملنا في إطار قانوني و مهني و اتخذنا سلسلة من التدابير التي تندرج في نطاق السبل والوسائل التي من شأنها مرافقة وتخفيف الأعباء الاجتماعية التي تقع على عاتق المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية جراء الأزمة الصحية. كما قمنا بعقد ندوات وأعمال وقائية أخرى تتمثل في:

- إنجاز و تكثيف الدورات التكوينية و الندوات التوعوية والإرشادية وكذا تنظيم أيام إعلامية لفائدة العمال و الهيئات المستخدمة، حيث بلغ عددها 1718 يوما إعلاميا في سنة 2020 مست أزيد من 111.109 مشاركا من عمال و مستخدمين وممثلهم النقابيين. كما تم خلالها مناقشة و عرض العديد من المواضيع ذات الصلة بالعمل اللائق وظروف العمل، لاسيما، خلال الأزمة الصحية التي تعرفها بلادنا،
- إعداد دليل إرشادي إلكتروني للوقاية من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 في أماكن العمل من قبل هيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، والمعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية للمساهمة في التوعية والحماية من الإصابة بفيروس كورونا في أماكن العمل.

ومن منطلق أهمية عمليات التفتيش والمراقبة على مستوى المؤسسات و أماكن العمل، قامت مصالح مفتشية العمل خلال سنة 2020، بإنجاز 116.701 زيارة تفتيش شملت 4.390.485 عاملا. وتبعا لهذه الزيارات، تم تحرير 41.643 وثيقة منها 1970 محضر مخالفة ضد المؤسسات التي لم تتقيد بقواعد السلامة والصحة المهنية.

أما من حيث موائمة التشريع والتنظيم المتعلقين بالعمل مع معايير العمل الدولية، فقد عمد قطاعنا في هذا المسار إلى الانتهاء من إعداد نصوص تنظيمية جديدة تخص أساسا القرار الوزاري المشترك المتضمن التدابير التقنية لحماية العمال في قطاعات البناء والأشغال العمومية و الري الذي سنوقعه اليوم رفقة زميلي و أخي السيد وزير الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات وأيضا نحن بصدد إعداد مرسوم تنفيذي يحدد شروط منح الاعتماد للمؤسسات و مراكز التكوين والمصادقة على برامج تكوين العمال في مجال الوقاية من الأخطار المهنية.

السيدات والسادة،

إن رسالة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في مجال السلامة والصحة في العمل تهدف أساسا إلى حماية العمال وتحقيق شروط وظروف عمل عادلة ولانقة قصد تفادي الانعكاسات السلبية لحوادث العمل على العمال وأسره من ناحية، وعلى المؤسسات والهيئات من ناحية أخرى.

و في هذا الصدد، تكتسي عصرنه منظومة التفتيش في مجال مناهج مراقبة الأحكام المتصلة بالسلامة و الصحة في العمل، أهمية قصوى قصد تسليط الأضواء على ظروف العمل بالمؤسسات و أماكن العمل بشكل عام والوصول إلى نتائج مرضية في مجال تطبيق الاشتراطات القانونية و التنظيمية في مجال الوقاية من الأخطار المهنية.

و رغم ما قطعناه من أشواط في هذا الشأن، لازالت أمامنا أشواط وخطوات أخرى و رغم ما واجهنا من تحديات، لازالت هناك المزيد من التحديات، لكننا على يقين أننا ماضون في بلورة الأنظمة الوطنية للسلامة و الصحة الأكثر صمودا و مرونة لمواجهة المخاطر المهنية في العمل.

و من هذا المقام، أدعوا مختلف الفاعلين في مجال السلامة و الصحة إلى بذل المزيد من الجهود، بغية تحسين ظروف العمل وإعطاء صورة مشرفة لبلادنا على المستويين الجهوي و الدولي في هذا المجال.

ولا يفوتنا هنا، في ختام كلمتي، أن أتوجه بعبارة الشكر لمنظمة العمل الدولية و منظمة الصحة العالمية، على دعمهما المتواصل لجهود بلادنا، في سبيل النهوض بمنظومة الوقاية، و في اتخاذ إجراءات استراتيجية تتكيف مع السياق المحلي لإنقاذ الأرواح و الحد من هذه الجائحة.

كما أغتنم هذه السانحة أيضا، لأثمن عاليا الدور الريادي، لجميع العمال الأجراء و نحن على مقربة من الفاتح مايو عيد العمال، وبصفة خاصة، العاملين والعاملات في قطاع الصحة، من أطباء وأخصائيين و ممرضين و أعوان إداريين، و الشكر موصول أيضا لمصالح تفتيش العمل و هيئات الوقاية تحت الوصاية و مصالح الأمن والحماية المدنية، وأخصائي و خبراء السلامة و الصحة المهنية بالمؤسسات، و كذا أرباب العمال الحريصين دوما على صحة و سلامة العمال والعاملات، لما يبذلونه من مجهودات وتضحيات في هذا الشأن.

السيدات والسادة،

أملّي أن يسهم كل هذا الجُهد في تطوير منظومة السلامة والصحة المهنيّتين في بلادنا، بما يُساعد في ضمان بيئة عمل آمنة و رفع مستوى السلامة والصحة المهنيّتين وضمان الارتقاء بظروف العمل وتطبيق أعلى المعايير فيما يتعلق بحقوق العاملين.

و لا يسعني، في الأخير، إلا أن أجدد لكم شكري وتقديري، السيدات و السادة الحضور، وإني على ثقة أن هذا اليوم التخليدي سيُثمر عن تبادل وتعاون وثيقين بين جميع الفاعلين بهدف إرساء أنظمة مرنة في مجالي السلامة و الصحة في العمل و ترسيخ ثقافة الوقاية من الأخطار المهنية في أماكن العمل.

أشكركم على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
